الدليل فيه بعينه اجاب بان الحصر في الجسم ممنوع فانه غير محتاج في تشخصه الى الحيز بل في تحيزه وهو
حاصل باعتبار المحلين وعلة تشخصه هيولاه بخلاف العرض اذ لا هيولى له الثالث في قيام العرض
بالعرض منعه المتكلمون متمسكين بان المعنى بالقيام حصوله في الحيز تبعا لحصول محله وذلك المتبوع
لا يكون الا جوهرا اذ الجوهر هو المتحيز بالذات وهذا ضعيف اذ القيام هو الاختصاص
الناعت فان صفات الله تعالى قائمة بذاته مع امتناع تحيزه وان سلم ان المعنى بالقيام ما ذكرتم
فلم لا يجوز ان يكون تحيز محله تبعا لتحيز محل آخر وهو الجوهر لا يقال فيلزم الترجيح بلا مرجح اذ ليس
جعل احدهما قائما بالآخر اولى من العكس لانا نقول يجوز ان يكون احدهما حالا في الآخر
فيكون جعله بالآخر اولى من العكس واحتج الحكماء بان السرعة والبطء عرضان قائمان بالحركة
فانها المتصفة بهما فانه يقال حركة سريعة او بطيئة دون الجسم اذ لا يقال جسم سريع او بطيء
وهذا الدليل مبني على كون القيام عبارة عن الاختصاص الناعت وقد اثبتنا ولقائل ان يقول
هذا الاحتجاج لا يصح على مذهب المتكلمين فانهما ليسا عرضين للحركة بل هما السكنات المتخللة
وقلتها وكثرتها ولا على مذهب الحكماء لجواز ان يكون طبقات الحركات انواعا مختلفة بالحقيقة
وليس ثمة الا الحركة المخصوصة واما السرعة والبطء فمن الامور النسبية ولذلك فانها
تكون سريعة بالنسبة الى حركة بطيئة بالنسبة الى اخرى الرابع في بقاء الاعراض منعه الشيخ
وتمسك بان البقاء عرض قائم بذات الباقي فلا يقوم بالعرض وبانه لو بقي لامتنع زواله
لانه لا يزول لنفسه لاستحالة ان ينقلب الممكن ممتنعا فان ما يزول لنفسه يمتنع عدمه لنفسه
فهو ممتنع لذاته لكنه قد كان قبل الزوال ممكنا لذاته لوجوده ثمة فيلزم ان ينقلب الممكن
ممتنعا ولانه ولا لمؤثر لان موجب بالذات وجودي كطريان ضد على محله فان وجود

لان وجود الضد الطارئ على المحل مشروط بعدم الضد الآخر فان المحل ما لم يخل عن ضد لم يمكن
اتصافه بضد آخر فلو كان انتفاؤه معللا بطريانه لزم الدور ولا عدمي كزوال شرط
فانه الجوهر فيعود الكلام اليه لان الى زوال ذلك الجوهر ويلزم الدور ومن زواله ليس
لنفسه ولا لامر وجودي كما تقدم ولا لامر عدمي لانه انتفاء شرط فذلك الشرط ان كان
عرضا يلزم الدور وان كان جوهرا كان عدمه لانتفاء شرط هو جوهر وذلك يستلزم اشتراط
كل جوهر بجوهر آخر ويلزم التسلسل ولا فاعل لان لا يزول بفاعل بالاختيار كما يقال ان الله تعالى
يعدمه اذ الفاعل المختار لا بد له من اثر وجودي لان العدم لا يكون اثرا فيكون الفاعل المختار
موجدا لا معدما هذا خلف واجيب عن الاول بمنع المقدمتين اي لا نم ان البقاء عرض قائم بذات
الباقي وانما يلزم ان لو كان امرا وجوديا ولا نم استحالة قيام العرض بالعرض والذي ذكرتموه
في بيانه فقد مر الكلام عليه وعن الثاني بان عدمه مقتضاه ذاته لان نختار ان زواله لنفسه لكن
بعد ازمنة والالتزام بلزوم انقلاب الممكن ممتنعا منتزه فانكم قلتم بجوازه من قبل وامتناعه
في الزمان الثاني وذلك يستلزم الانقلاب المذكور او لمؤثر مباين عن محله لان لا نم ان المؤثر
لو كان موجبا وجوديا يكون تأثيره بطريق طريان الضد لم لا يجوز ان يكون المقتضي لعدم
العرض مؤثرا مباينا عن محله موجبا فيكون تأثيره فيه بطريق الاعدام بدون ورود الضد
سلمنا لكن لم لا يجوز ان يزول بطريان الضد الآخر على مجاور محل العرض كما ان الحرارة ترد
على محل الهواء المجاور لمحل البرودة ويزيل البرودة وذلك ليس مشروطا بعدم الضد او انتفاء
شرط هو عرض لا يستمر لان او نختار ان زواله لامر عدمي هو زوال شرط ولا نم ان الشروط
منحصرة في الجوهر حتى يعود الكلام اليه ويلزم ما قلتم لم لا يجوز ان يكون شرطه عرضا لا يستمر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)